

Distr.: General  
10 March 2008  
Arabic  
Original: English



الدورة الثانية والستون

اللجنة الخامسة

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين  
الدائمين لأنتيغوا وبربودا ولكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفنا، بصفتنا الرئيسين المشاركين للجنة التنسيق المشتركة (مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز)، أن نرفق طيه نسخة من الرسالة الموجهة إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد ب. لين باسكو، التي نقلت وجهات نظر مجموعتنا بشأن مقترحكم الرامي إلى تعزيز إدارة الشؤون السياسية (انظر المرفق).

ونطلب تعميم الوثيقة المذكورة أعلاه بوصفها من وثائق الجمعية العامة في إطار البند

١٢٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) رودريغس ماليريكا دياز

(توقيع) جون ويليام آشي

السفير فوق العادة والمفوض

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم لجمهورية كوبا لدى  
الأمم المتحدة

الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا لدى الأمم  
المتحدة



## مرفق الرسالة المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأنثيغوا وبربودا ولكوبا لدى الأمم المتحدة

٦ آذار/مارس ٢٠٠٨

يشرفنا أن نوجّه إليكم هذه الرسالة باسم لجنة التنسيق المشتركة (مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز)، بشأن تقرير الأمين العام عن تعزيز إدارة الشؤون السياسية.

تعلق لجنة التنسيق المشتركة على تعزيز الأمم المتحدة أهمية كبرى، وينبغي مواصلة بذل الجهود الرامية لتنمية إمكانات المنظمة إلى أقصى حد استناداً إلى الأولويات والولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء.

ويتعين أن تكون الأمم المتحدة، بعد إصلاحها، سريعة الاستجابة لجميع أعضائها ووفية للمبادئ التي تأسست عليها ومهياً لأداء ولايتها. ولا يمكن الحكم على مدى نجاح إصلاح الأمم المتحدة إلا بإجراء تقييم جماعي للتحسينات المحتملة في أداء المنظمة، مع المحافظة في الوقت نفسه على مصالح جميع البلدان، بما فيها البلدان النامية. وإن قيام منظمة أقوى تستجيب بمزيد من الفعالية للاحتياجات الجماعية لهذه البلدان يخدم مصلحتنا المشتركة.

وتود لجنة التنسيق المشتركة أن تؤكد من جديد دور الجمعية العامة ولجنتها الخامسة في النظر والبث في جميع الاحتياجات من الموارد المالية والبشرية والسياسات ذات الصلة بها، وفي هيكل الأمانة العامة.

وتشارك لجنة التنسيق المشتركة في الرأي القائل أن تحسين قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات وحلها هو استثمار أفضل من المعالجة المكلفة لما تخلفه الحروب والنزاعات المسلحة من آثار. ومن الواضح أن منع نشوب النزاعات هو عامل أساسي في التزام المنظمة بموجب ميثاقها بصون السلم والأمن الدوليين.

وينبغي لأي جهد يُبذل لتعزيز دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات أن يأخذ في الاعتبار ضرورة الموازنة والشمول وفقاً لميثاقها وللقانون الدولي، لكي يتسنى تعزيز منع النزاعات وحلها واستراتيجيات بناء السلام بعد انتهاء النزاع، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، تغتنم لجنة التنسيق المشتركة الفرصة لتؤكد من جديد أنها تنتظر استلام مقترحات الأمين العام المتعلقة بإصلاح دعامة التنمية للمنظمة، في أقرب فرصة، لكي تنظر فيها.

والهدف من تعزيز إدارة الشؤون السياسية وترشيدها، بما في ذلك دورها الداعم على صعيد منع نشوب النزاعات وحلها، هو زيادة فعالية الإدارة وكفاءتها فيما يتعلق بإنجاز ولايتها.

وتعتقد لجنة التنسيق المشتركة أن ولاية إدارة الشؤون السياسية تقتصر على ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة. لذا فإن أي تعديل في ولاية الإدارة يستلزم قرارا آخر من الدول الأعضاء.

وقد نظرت لجنة التنسيق المشتركة بعناية في تقرير الأمين العام كما ورد في الوثيقة A/62/521، ورغم تأييدها لبعض عناصر المقترحات، فإن لديها أيضا شواغل هامة.

وتعرب لجنة التنسيق المشتركة عن خيبة أملها لأن التقرير لا يعكس بالشكل اللائق وجهات نظر البلدان النامية وأولوياتها ودورها، بما في ذلك مساهمتها في منع نشوب النزاعات وحلها.

ونلاحظ أن بعض المقترحات الواردة في التقرير تفتقر إلى معلومات تفصيلية. ولكي نتيح للدول الأعضاء اتخاذ قرار مستنير، سيكون موضع تقديرنا الشديد تلقي المزيد من الإيضاحات.

فعلى سبيل المثال، لدينا شواغل فيما يخص إنشاء المكاتب الإقليمية المقترحة وطابعها ونشدها على أنه لا يمكن إنشاء هذه المكاتب إلا بدعم كامل من جميع الدول الأعضاء المعنية ومع ولاية مناسبة تقرها الجمعية العامة.

وتخطط لجنة التنسيق المشتركة علما بالتوضيح الذي قدمه وكيل الأمين العام بشأن المكاتب الإقليمية في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وتود التشديد على موقفها العام على النحو التالي: (١) ينبغي السعي للحصول على موافقة البلد المضيف وجميع البلدان في المنطقة لإنشاء أي مكتب إقليمي؛ (٢) سوف تبتّ الدول الأعضاء في إنشاء المكاتب الإقليمية لكل حالة على حدة؛ (٣) لا يمكن أن يكون للمكتب الإقليمي ولاية تتجاوز الحدود الإقليمية، أي ولاية تمتد إلى ما وراء حدود بلدان تلك المنطقة؛ (٤) نظرا للطابع المختلف لشتى المناطق، ليس ثمة صيغة موحدة لإنشاء المكاتب الإقليمية.

وتتوقع لجنة التنسيق المشتركة أن توفر الأمانة العامة في الوقت المناسب، معلومات تفصيلية، ضمن أمور أخرى، بشأن العناصر التالية:

- الولايات التي سيعمل بموجبها أي مكتب مقترح، وكذلك الوسائل والأدوات المناسبة المتاحة لها من أجل إدارة السلام وإدامته ومنع نشوب نزاعات جديدة.
- نوع وطابع العلاقة القائمة بين المكاتب الإقليمية وسلطات البلدان المضيفة والمعنية، من جهة، والعلاقة بين هذه المكاتب والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من الجهة الأخرى.
- عملية التفاعل بين هذه المكاتب وغيرها من كيانات الأمم المتحدة التي لها وجود في الميدان.
- التقارير التي يتعين على هذه المكاتب إعدادها والكيفية التي ستستفيد بها إدارة الشؤون السياسية من هذه التقارير.
- ولايات إدارة الشؤون السياسية المتعلقة بالمسائل الشاملة، مع مراعاة أن غالبية هذه المسائل تعالج من جانب هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا السياق، سنكون ممتنين لو زدنا بالإيضاحات السليمة من الناحية السياسية، بما فيها الولايات ذات الصلة التي اعتمدها الدول الأعضاء، فيما يتعلق بتوسيع نطاق مهام الإدارة وولاياتها في مجال المسائل الشاملة.

كما أن لدى لجنة التنسيق المشتركة أيضا، ضمن أمور أخرى، شواغل فيما يتصل ببعض المقترحات المتعلقة بإعادة هيكلة الشُعَب الإقليمية داخل الإدارة.

ونكرر أيضا تأكيد أهمية مبدأ التمثيل الجغرافي العادل فيما يتصل بأي قرار تتخذه الأمانة العامة يخص الموارد البشرية، بحيث يُصحح الاختلال في التمثيل الجغرافي الموجود حاليا داخل الأمانة العامة.

وفي الختام، تطلب لجنة التنسيق المشتركة من الأمانة العامة التكرم بإصدار تصويب للتقرير آنف الذكر يبين تعليقات الدول الأعضاء وشواغلها. ويشكل هذا الأمر أشد السبل فعالية وأكثرها سهولة للمضي قدما في هذه العملية وتجنب سيناريوهات أخرى أكثر تعقيدا. وبعد إصدار التصويب، يمكن مناقشة الجوانب التقنية للمقترح في اللجنة الخامسة.

مرفق بهذه الوثيقة هناك قائمة بالتعديلات المحددة على التقرير الوارد في الوثيقة

A/62/521 التي تتوقع لجنة التنسيق المشتركة أن يبينها التصويب.

ولجنة التنسيق المشتركة على استعداد لمواصلة العمل على هذه المسألة بنهج بناء وبروح التعاون وتأمل أن تؤخذ وجهات نظرها في الاعتبار على النحو الواجب بغية تيسير التوصل إلى نتائج ناجحة لهذه العملية.

(توقيع) رودريغس مالميركا دياز

(توقيع) جون ويليام آشي

السفير فوق العادة والمفوض

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم لجمهورية كوبا لدى  
الأمم المتحدة

الممثل الدائم لآنتيغوا وبربودا لدى الأمم  
المتحدة

## ضميمة

مقترحات تتعلق بإصدار تصويب لتقرير الأمين العام الوارد في  
الوثيقة A/62/521

## الفقرة ٤

تُضاف في السطر ٤، بعد عبارة "تعزيز إدارة الشؤون السياسية"، العبارة التالية:  
"وبنية التنمية...".

تُحذف كلمة "الحيوية" في السطر ٤.

تُحذف عبارة "في مجال السلام والأمن" من السطر ٦.

## الفقرة ٥

تُحذف عبارة "توجهاً نحو الميدان و..." في السطر ٢.

تُحذف عبارة "بتعاون كامل مع الدول الأعضاء" في السطر ٦ ويستعاض عنها  
بعبارة "الموافقة المسبقة للدول الأعضاء المعنية وموافقة الجمعية العامة"...

يُضاف ما يلي في السطر ٧، بعد عبارة "المكاتب الإقليمية": "في وسط أفريقيا  
وغرب أفريقيا، ومنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي".

## الفقرة ١٣

تُحذف في السطر ٧ عبارة "حينما وحيثما تستدعي الحاجة" ويستعاض عنها  
بعبارة "بطلب منها".

## الفقرة ١٤ (هـ)

يُضاف ما يلي في السطر ٢، بعد عبارة "المكاتب الإقليمية": "في وسط أفريقيا  
وغرب أفريقيا، ومنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي".

تُحذف من السطر ٤ عبارة "بعد إجراء حوار مع الدول الأعضاء والمنظمات  
الإقليمية" ويستعاض عنها بعبارة "بالدعم والموافقة الكاملين للدول الأعضاء المعنية، بعد  
إجراء حوار مع المنظمات الإقليمية ومع ولاية مناسبة من جانب الجمعية العامة".

تُحذف الجملة الأخيرة من الفقرة: ”وستحل، عند الاقتضاء وبالتشاور مع جميع الشركاء المعنيين، محل البعثات السياسية الخاصة بكل بلد على حدة، ذات النطاق الأضيق“.

تُحذف من السطر ٩ عبارة ”برنامج الأمم المتحدة الإنمائي“.

وتُحذف من السطر ٩ عبارة ”وكالات ... وصناديقها ومكاتب برامجها“.

### الفقرة ٦٧

تُحذف كلمة ”كبير“ من السطر الأخير ويستعاض عنها بكلمة ”متناسب“.

### الفقرة ١١٣

تُحذف الجملة الثانية من الفقرة ”وسيتيح ذلك للموظف الحالي برتبة ف-٤ فرصة التركيز على المغرب والصحراء الغربية، بما يكفل دعم المبعوث الشخصي للصحراء الغربية بشكل أفضل وصوغ الاستراتيجيات والتوصيات لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧)“.

### الفرع دال - شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا (الفقرات ١٢٠-١٥٢)

- ينبغي تعديل اسم شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا ليصبح ”شعبة الشرق الأوسط“.
- ينبغي عدم تقسيم الشعبة إلى عدة وحدات.
- ينبغي أن تشمل الشعبة بلدان الشرق الأوسط العربية الواقعة في القارة الأفريقية.
- إدراج جميع قرارات الأمم المتحدة الأساسية ذات الصلة وإشاراتها إلى الشرق الأوسط، بما في ذلك أهم القرارات، وهي القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٤) و ٤٩٧ (١٩٨١).
- إدراج إشارة واضحة إلى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) بشأن لبنان.
- الإشارة إلى عودة جميع الأراضي العربية المحتلة.
- ينبغي أن يشمل عمل المجموعة الرباعية جميع مسارات عملية السلام في الشرق الأوسط وليس المسار الفلسطيني الإسرائيلي فحسب.
- عدم ربط الجمهورية العربية السورية بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

## قسم الخليج (الفقرات ١٣٩ لغاية ١٥٢)

لدينا تحفظات شديدة بشأن عنوان هذا القسم وفحواه.

### الفقرة ١٤٨

تُحذف في السطر ٥ كلمة "التحديث".

### الفقرة ١٦٨

تُحذف في السطر ٤ عبارة "جنوب آسيا".

تُحذف في السطر ٦ عبارة "عدة بلدان (باكستان والهند وبوتان)".

### الفقرة ١٧١

تُحذف العبارة التالية من السطور من ٣ إلى ٦: "السياسة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بجنوب آسيا. وسيتصل الموظف أيضاً بمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية، لإقامة شبكة لجمع المعلومات وتبادلها. وسيرصد الموظف التطورات في أنحاء جنوب آسيا ويقدم التقارير بشأنها ويساعد".

### الفقرة ١٧٣

في الفقرة ١٧٣، يقترح الأمين العام إنشاء وحدة جديدة لشمال شرق آسيا في قسم شرق آسيا والمحيط الهادئ بشعبة آسيا والمحيط الهادئ. ومع ذلك فقد لاحظنا تحذير اللجنة الاستشارية بشأن المسائل الإدارية والميزانية من تفكيك الشعب الإقليمية إلى وحدات كثيرة، والتعليقات التي مؤداها أنه من الأكفأ تناول المسائل وفق نهج متكامل عند معالجتها على أساس معالجة كل قطر على حدة. ومع مراعاة العملية الجارية التي يضطلع بها أصحاب المصلحة الرئيسيون في جنوب شرق آسيا، فإننا غير مقتنعين بأن هناك ضرورة لإنشاء الوحدة المذكورة ذات الولاية الغامضة كما وردت في التقرير.

### الفقرة ١٨٩

تُحذف الفقرة بالكامل.

### الفقرة ١٩٥

تُحذف في السطر ٢ كلمة "الأهلية".

تُحذف الجملة الثانية: ”وسيواصل القسم الجديد لأمريكا الوسطى/المكسيك العمل مع الحكومات من أجل تعزيز آليات منع نشوب الصراعات ورصد التطورات في المنطقة دون الإقليمية التي لا تزال عُرضة لعوامل زعزعة الاستقرار مثل، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والاتجار بالمخدرات والعنف الذي تمارسه العصابات“.

#### الفقرة ١٩٨

تُحذف من الجملة الأخيرة العبارة: ”المتعلقة بمنع نشوب الصراعات، وصنع السلام وبناء السلام، والقضايا الأخرى التي تدخل في المجالات المنوطة به“.

#### الفقرة ٢٠٠

تُحذف في السطرين ٥ و ٦ عبارة ”المتعلقة بمنع نشوب الصراعات، وصنع السلام، وبناء السلام، وغيرها من المسائل...“.

#### الفقرة ٢٠١

تُحذف العبارة التالية في السطر ٧ ”فضلاً عن المشاركة في وضع الاستراتيجيات وصياغة المشورة بشأن السياسات المتعلقة بمنع نشوب الصراعات، وصنع السلام، وبناء السلام، وغيرها من المسائل...“.

#### الفقرة ٢٠٢

تُحذف الجملة الثانية: ”وسيتيح أيضاً التفكير المستقبلي في المسائل الحيوية الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية، وفي التطورات السياسية الرئيسية“.

#### الفقرة ٢٠٣

تُحذف الجملة الأخيرة: ”وسيُقوم برصد وتقييم التطورات السياسية في البلدان المشمولة بالتكليف في المنطقة دون الإقليمية من أجل تزويد الأمين العام وكبار المسؤولين بالأمانة العامة بالإنذار المبكر والخيارات المتاحة على صعيد السياسات في مجالات منع نشوب الصراعات، وصنع السلام، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع“.

### الفقرة ٢٠٥

تُحذف من الجملة الأخيرة عبارة ”فضلا عن المشاركة في وضع الاستراتيجيات وصياغة المشورة بشأن السياسات المتعلقة بمنع نشوب الصراعات، وصنع السلام، وبناء السلام، وغيرها من المسائل ...“.

### الفقرة ٢٠٦

تُحذف من السطرين الثاني والثالث عبارة ”، وهي عضو دائم في مجلس الأمن“.

### الفقرة ٢٠٧

تُحذف عبارة ”للزعامات الإقليمية الناشئة في نصف الكرة الأرضية هذا كالأرجنتين والبرازيل وشيلي“ ويُستعاض عنها بعبارة ”للوجود السياسي الأهم للمنطقة دون الإقليمية في نصف الكرة الأرضية“.

### الفقرة ٢٤٩

يُحذف من السطر الثامن إلى نهاية الفقرة ما يلي: ”والواقع أن قائمة المسائل لا تنتهي: فبالإضافة إلى المسائل القائمة كالديمقراطية، والإرهاب، ومنع نشوب الصراعات، وحقوق الإنسان، واحترام سيادة القانون، والموارد الطبيعية والصراعات، يوجد أيضا كم هائل من المسائل العالمية الناشئة التي تتطلب تحليلا ومشورة سياسية، بما في ذلك، على سبيل المثال، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والفساد، والسياسات المتعلقة بالأراضي، والاتجار بالمخدرات، وتغير المناخ والأمن، والإيديولوجيات الراديكالية والأصولية، والهجرة. كما أن مسائل أخرى، كشؤون المساواة بين الجنسين، اكتسبت أيضا درجة أكبر من الأولوية المؤسسية. وبالرغم من وجود وكالات وصناديق وبرامج مكرسة تابعة للأمم المتحدة، مسؤولة عن بعض هذه المسائل، فإن الإدارة تتلقى بانتظام طلبات لتقديم التحليل والمشورة بشأن التبعات السياسية لهذه المسائل التي تسهم في حالات عديدة، وعلى نحو مباشر، في إذكاء الصراعات“.

### الفقرة ٢٥٨

يُحذف من الجملة الثانية ما يلي: ”... للمسائل الأساسية التي يضطلعون بشأنها بمهمة التنسيق، ألا وهي بناء السلام والإرهاب والديمقراطية وسيادة القانون. وسيواصلون أيضا تقديم المشورة بشأن الأبعاد السياسية للعديد من المسائل العالمية الحالية والناشئة التي تقع

ضمن نطاق مسؤوليات الوحدة، بما في ذلك وضع الدساتير والمسؤولية عن توفير الحماية، وحقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، والبعد الجنساني، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والفساد، والسياسات المتعلقة بالأراضي، والاتجار بالمخدرات، وتغير المناخ والأمن، والإيديولوجيات الراديكالية والأصولية، والهجرة“.

ويُحذف من الجملة الرابعة ما يلي:

“... وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية حقوق الإنسان،...”

“... والبنك الدولي، علاوة على شركاء خارجيين هامين كالاتحاد البرلماني الدولي...”.

ويُحذف من الجملة الثالثة من نهاية الفقرة ما يلي: “كالبرنامج المشترك بين إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس الاستشاري لبرنامج صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وفرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب والحوار بين الأمم المتحدة وبلدان الجنوب”.

#### الفقرة ٢٥٩

تُحذف الجملة الأخيرة “وعلى سبيل المثال، تدارست اللجنة مؤخرا عددا من المسائل الشاملة (كالمسؤولية عن الحماية ونشر الديمقراطية)، بالإضافة إلى مبادرات الوقاية، وجميعها تقع في إطار ما تظطلع به وحدة السياسات والشراكات من مسؤولية. والواقع أن توطيد الصلة يكفل استخداما أفضل للجنة، وإعدادا أحسن لأعمالها”.

#### الفقرة ٢٨٠

تُحذف من الجملة الثالثة عبارة “ومنطقة الأنديز”.

#### الفقرة ٢٨١

تُحذف من السطر الرابع عبارة “الترحيب من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية” ويُستعاض عنها بعبارة “التي ستنشئها الجمعية العامة وبموافقة تامة من الدول الأعضاء المعنية بالأمر، وعند الاقتضاء، بعد إجراء المشاورات اللازمة مع المنظمات الإقليمية،...” تُضاف في السطر الثاني بعد كلمتي “النهج وترشيده” عبارة “في وسط أفريقيا وغرب أفريقيا ومنطقتي البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي”.

تُحذف الجملة الأخيرة وهي: "وستعزز القدرة الميدانية أيضا نهج "الأمم المتحدة الواحدة" عن طريق تسهيل تقديم المشورة السياسية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، واللجان الاقتصادية الإقليمية، والمنسقين المقيمين على أرض الواقع، لا سيما عند اقتراحها بزيارات أكثر تواترا من جانب موظفي المقر، وتحسين استخدام الآليات القائمة (من قبيل اللجنة التنفيذية للسلام والأمن) لكفالة التنسيق على مستوى المقر".

### الفقرة ٢٨٣

تُحذف من الجملة الثانية عبارة "والمشاورات مع السلطة التشريعية، وبالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في المنطقة المعنية" ويُستعاض عنها بعبارة "وبعد موافقة الدول الأعضاء المعنية والجمعية العامة، في وسط أفريقيا وغرب أفريقيا ومنطقتي البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي".

وتُحذف الجملة الأخيرة "ومن بين فوائد هذه الشبكة، كما يتضح من المثال الذي ضُرب بالفعل في آسيا الوسطى، أنها توفر شبكة أمان قليلة التكلفة، مما يمكن الدول الأعضاء من الإنهاء التدريجي لبعض بعثات بناء السلام والبعثات السياسية الخاصة الطويلة الأمد، مع الحفاظ على وجود سياسي مستمر للأمم المتحدة يمكنها من توفير الدعم السياسي والدبلوماسية الوقائية والمساعدية حسب الحاجة، حيث تعمل البلدان والمنظمات الإقليمية من خلال عملية بناء السلم".

### الفقرة ٢٨٨

تُضاف في السطر السادس بعد عبارة "وسيعمل المكتب" العبارة التالية: "، بالتنسيق مع الحكومة المعنية".

### الفقرة ٢٩٠

تُحذف الفقرة برمتها ويُستعاض عنها بما يلي: "ومن أجل المضي قدماً، ينظر الأمين العام في إنشاء مكاتب مماثلة في منطقة القرن الأفريقي، وجنوب شرق آسيا. وكما ذكر آنفاً، يعتمد إنشاء أي مكتب إقليمي على حالة العمليات الجارية على أرض الواقع، التي تتعامل مع السلام والأمن، وآراء الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في المنطقة موضع الاهتمام، وموافقة الجمعية العامة".

### البرنامج الفرعي ٣

شؤون مجلس الأمن (الفقرات من ٣٠٥ إلى ٣١٤)

لدينا تحفظات على النهج المتبع في هذا الفرع برمته ومدى صحة المبررات الواردة فيه. فكثرة الجزاءات دون بحث جدواها لا يمكن أن يكون مبررا مقنعا لطلب مزيد من الموارد المالية والبشرية. لذا، نحن بحاجة إلى مزيد من المعلومات ليتسنى لنا البت في المقترحات المتعلقة بهذا الفرع.

---